



بيان صحفي
القدس
27 نيسان 2015

ممثل الاتحاد الأوروبي يقدم تقرير سير العمل في سياسة الجوار الأوروبي 2014 إلى الوزير المالكي

قدم اليوم السيد جون غات-راتر، ممثل الاتحاد الأوروبي، تقرير سير العمل في إطار سياسة الجوار الأوروبي لفلسطين¹ لعام 2014 إلى وزير الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية الدكتور رياض المالكي. التقرير حول فلسطين يحدد على تطورات وجهود إصلاح رئيسية في العام 2014 ويقدم توصيات للعام القادم. المفوضية الأوروبية والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أصدرتا لأول مرة رزمة سياسة الجوار الأوروبي السنوية بتاريخ 25 آذار 2015 والتي تتضمن تقارير سير العمل حول 16 دولة من الدول الأقرب إلى الاتحاد الأوروبي².

وقال ممثل الاتحاد الأوروبي جون غات-راتر: "واجه الفلسطينيون تحديات صعبة واستثنائية في العام 2014، خاصة المعاناة والتدمير بسبب النزاع في الصيف في غزة، وانتهيار محادثات السلام في بداية عام 2014، وتزايد التوتر في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. لقد شهدنا تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي رحبنا بها، لكن لغاية الآن لم تتمكن السلطة الفلسطينية من تحمل كامل مسؤولياتها في غزة. المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية ما زال يتمتع ببيئة ايجابية نسبيا لكن حدث بعض الانكماش في مساحة الديمقراطية مع وجود شكاوي حول انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. الآن، وبعد أن انضمت فلسطين لعدد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، من المهم التركيز على تنفيذ التعهدات المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات".

التقرير يصف التقدم الذي حصل في مجال الإصلاحات في العام 2014 في مختلف مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين. النزاعات المسلحة في غزة خلال فترة الصيف شكلت تراجع رئيسي، حيث أدت إلى وقوع 2,100 ضحية فلسطينية و71 ضحية إسرائيلية خلال 50 يوم من الأعمال العدائية، وكان هذا النزاع المسلح الثالث من نوعه والأعنف في غزة خلال الأعوام الستة الأخيرة. كان يتوقع من تشكيل حكومة الوفاق الوطني أن يحدث تقدما على صعيد تناغم التشريعات بين غزة والضفة الغربية وتوحيد الأنظمة والمؤسسات القانونية المعنية. لكن لم يحدث أي تطورات ملموسة في هذا المجال. الاقتصاد الفلسطيني الذي يشهد تباطؤا مستمرا منذ عام 2013 دخل في حالة ركود في عام 2014 وذلك بسبب الآثار السلبية للنزاع في الصيف في غزة بشكل جزئي. القيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، خاصة في منطقة ج، ما زالت تشكل العائق الأساسي أمام التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الفلسطينية. وتتضمن هذه القيود قيام السلطات الإسرائيلية باحتجاز عائدات الجمارك والضرائب بين فترة وأخرى.

1 هذه التسمية لن يفسر على انه اعتراف بدولة فلسطين ولن يؤثر على المواقف المنفردة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول هذا الموضوع.

2 الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، مصر، جورجيا، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، مولدوفا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس، أوكرانيا.

ما زالت قضايا حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق بالرغم من بعض التقدم المحدود، مثل تعديل قانون العقوبات حول قضية القتل على خلفية الشرف وانضمام فلسطين لعدد من الاتفاقيات الدولية. في الضفة الغربية، وبالرغم من البيئة الايجابية نسبياً، حدث بعض الانكماش في المساحة الديمقراطية مع بعض الشكاوي حول الاعتقال التعسفي والتعذيب وإساءة المعاملة، بالإضافة إلى تقارير حول انتهاكات حرية التعبير (ضغوطات غير مبررة على الصحفيين) وحرية التجمع (تفرقة المتظاهرين بشكل عنيف).

على أساس تقرير الدولة حول سير العمل، يوصى بعدد من الأعمال لتقوم بها السلطة الفلسطينية في العام القادم، ضمن أمور أخرى: إلغاء عقوبة الإعدام مع الالتزام الكامل بتعليق عقوبة الإعدام لحين إلغاء العقوبة؛ متابعة الخطوات الايجابية باتجاه استئناف مبكر لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والتقدم في عملية المصالحة الداخلية بما يتماشى مع المبادئ التي أطلقها الرئيس عباس بتاريخ 4 أيار 2011، واستئناف المسؤولية الحكومية الكاملة في غزة وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة في كل فلسطين.

من أجل قراءة التقرير كاملاً، يرجى الانتقال إلى: ENP-Palestine

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي

شادي عثمان: +972 (0) 599 673 958 Mob: +972 (0) 2 541 5867

<http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/>